



حزب التقدم والاشتراكية

ⵏⴰⵎⴰⵔ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵎ ⵏ ⵙⵉⵎⵓⵎ

Parti du Progrès et du Socialisme



كلمة الأستاذ محمد نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية

في الندوة الوطنية حول موضوع:

"البرلمان وقضية الصحراء المغربية: من أجل دبلوماسية موازية ناجعة وترافع مؤسساتي فعال"

الندوة من تنظيم:

مجلس المستشارين- المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقديم الاستشارة حول القضية الوطنية

الأولى للمغرب: قضية الوحدة الترابية للمملكة

مقر مجلس المستشارين، يوم الاثنين 05 مايو 2025

السيد محمد ولد الرشيد، المحترم، رئيس مجلس المستشارين؛

السيد لحسن الحداد، المحترم، رئيس المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بتقديم الاستشارة حول القضية الوطنية الأولى للمغرب: قضية الوحدة الترابية للمملكة؛

السادة قادة الأحزاب السياسية الوطنية؛

السيدات والسادة المحترمين، رؤساء الفرق واللجان البرلمانية؛

السيدات المستشارات المحترمات، السادة المستشارين المحترمين؛

الحضور الكريم؛

في البداية، لا بدّ من أن أتوجّه إليكم، في مجلس المستشارين، بالتحية العالية، على خطوة تشكيلكم مجموعة موضوعاتية خاصة بأهمّ قضية ضمن قضايانا الوطنية على الإطلاق: قضية الصحراء المغربية. كما أهنئكم على تنظيم هذه الندوة المرموقة التي من المؤكّد أنها ستجسّد قيمةً مضافةً لمقاربتنا الوطنية التشاركية، والمتأسّسة على ذكائنا الجماعي وإجماعنا الراسخ، حول وحدتنا الترابية التي لا تنازل عنها ولا مهادنة أو مساومة فيها.

طبعاً، لا يتسع الحيزُ الزمنيُّ، هنا، للعودة إلى حيثيات التاريخ والجغرافيا والشرعية والمشروعية، وهي كلّها تؤكد، بما لا يدعُ مجالاً لأيّ شك، أنّ قضيتنا الوطنية قضيةٌ عادلةٌ، ولأنها مصيريةٌ، فقد استحققت، وتستحقُّ، كل التضحيات.

كما أذكّرُ، هنا باقتضابٍ، بأنّ حزبَ التقدم والاشتراكية أخذَ، ولا يزال، مسألةَ الوحدة الترابية لبلادنا على أنها مسألةٌ تحرُّر ووطني، تتصدر مسلسل بناء الدولة الوطنية والديموقراطية المغربية، وقضيةً مركزية مبدئية تتعلق بالهوية الوطنية، وحقّ وطنيّ يعلو على كل الاعتبارات، وهي قضية تهتمُّ الدولة المغربية، والشعب المغربي قاطبة، وكلّ قواها الوطنية على اختلاف مشاربها.

اليوم، أيها الحضور الكريم، من المهمّ أن نقيفَ عند التحوّلات النوعية التي تشهدها قضيتنا الوطنية الأولى، أساساً من خلال الاعترافات الواسعة والوازنة بمغربية الصحراء أو بوجاهة مقترح الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية، لدولٍ عديدة، من ضمنها دولٌ لها تأثيرٌ كبير في مجريات الأحداث داخل المنتظم الدولي، ولها معرفةٌ جيّدةٌ بحيثيات الملف، من قبيل الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، الدائمي العضوية في مجلس الأمن، وإسبانيا المستعمرة السابقة لمناطقنا الجنوبية الصحراوية.

وعموماً، هناك، اليوم، فعلاً تصاعداً حقيقياً للاقتناع العام، أُمَمياً، بأن مبادرة الحكم الذاتي في إطار السيادة المغربية هي الحل الوحيد، الأنسب والأكثر واقعية، من أجل الطي النهائي لهذا النزاع المُزمن الذي تمّ افتعالُهُ، منذ زهاء نصف قرن.

وفي هذا، تبرز أهمية اللقاء الدولي الذي نظمته حزبنا بطنجة، حول قضايا السلام في العالم، نهاية الأسبوع الأخير، بحضور ممثلين عن 27 بلداً من مختلف القارات، يمثلون أحزاباً سياسية يسارية وتقدمية وعمالية.. لقاء اختتم بإعلان هام بموقفٍ متميزٍ وإيجابيٍّ من وحدتنا الترابية.

إننا، إذن، أمام تحوُّل عميق في موازين القوى لصالح بلادنا، لكنه تحوُّل لم يأت من فراغ أو بنهج الاتِّكالية، بل بفضل الرؤية والمقاربة اللتين اعتمدتهما بلادنا، تحت قيادة جلالة الملك محمد السادس، بعناوين: الإقدام، والاستباقية، والحزم، والنجاعة، والنديّة، والوضوح، وتنويع الشراكات، والانتقال من التدبير إلى التغيير، بما جعلنا نُمسكُ زمام المبادرة، ونشكِّلُ تلك القوة الهادئة والوثاقة والصاعدة، رغم صعوبة وتَعقُّد الأوضاع عالمياً.

وهذه مناسبةٌ لكي نُعبّر عن الإشادة والاعتزاز بالدينامية الرائعة للديبلوماسية المغربية الرسمية، وكذلك بالإسهامات الدبلوماسية للبرلمان المغربيِّ بغرفتيه، وبجهود كافة المؤسسات والهيئات الوطنية، الحزبية والمدنية، وبجميع أصناف الدبلوماسية، الاقتصادية والرياضية والثقافية والعلمية، وبمجهودات مغاربة العالم، أيضاً، دفاعاً عن قضية وحدتنا الترابية.

إنَّ الرياح تهبُّ، اليوم، لصالح بلادنا. لذلك علينا جميعاً، كقوى وطنية، دعمُ هذا المنحى واحتضانه، لنَمضي قُدماً نحو لحظة الحسم النهائي. لكن لأنَّ الأوضاع الدولية، بشكلٍ طبيعي، يتعيَّن عدمُ الوثوقِ الكليِّ في مزاجها المتقلِّب، فإنه من واجبنا، في الأمتار الأخيرة، أن نتحلَّى باليقظة اللازمة، وأن نواصلَ الجُهدَ الدبلوماسي المتظافر، والمُعزَّز بجمهيةٍ داخلية متينة يتعينُ أن تدعّمَ باستمرار على كل المستويات السياسية والديموقراطية والاقتصادية والاجتماعية من خلال جيلٍ جديدٍ من الإصلاحات؛ والمعزَّز كذلك بالتمهضة التنموية الهائلة التي تشهدها أقاليمنا الجنوبية، وبالمبادرات الملكيّة، الاستراتيجية والشُّجاعة والرائدة، إزاء بلدان قاراتنا الأفريقية (أنبوب الغاز نيجيريا المغرب؛ مبادرة الدول الإفريقية الأطلسية؛ ومشروع تمكين دول الساحل من الولوج إلى المحيط الأطلسي).

الحضور الكريم؛

أمام كل التطورات الإيجابية التي تشهدها قضيتنا الوطنية الأولى، لا يزال حُكَّامُ الجزائر، للأسف، مُتَسَرِّين وراء شعاراتٍ جوفاء أكل الدهرُ عليها وشرب، مُتَمادِين في ممارساتٍ دينئةٍ وخبِيثَةٍ وساقطة، ومُصِرِّين على معاكسةٍ ومُعَاداةٍ كَلِّ ما هو مغربي، بل وعلى استعداد الشعب الجزائري الشقيق تُجاه المغرب والمغاربة.

إنه تَصَرُّفٌ مؤلِّمٌ وغيرُ مُجِدِّ، يُضِرُّ أساساً بالشعب الجزائري، ثُمَّ بالطموح نحو بناء المغرب الكبير المزدهر. ولذلك نؤكِّد حَدَرْنَا من جُنونِ هذه التوجُّهات الجامدة، والمنفصلة عن الحقيقة، لحُكَّامِ الجزائر، وفي نفس الوقت نؤكد الحرص على عدم السقوط في التعاملِ بمثلها.

وهي مناسبةٌ لكي نُنوِّهَ بالسُّمُو الذي يتعاملُ به جلالة الملك، بشكلٍ ثابت، مع جارتنا الجزائر، مُجَسِّداً في سياسة اليد الممدودة.

السيدات الفُضليات والسادة الأفاضل؛

نحن، اليوم، أمام ديناميتين إيجابيتين ومترابطتين، بشكلٍ جدلي: دينامية وطنية، وأخرى أممية من تجلياتها آخر التقارير والمواقف التي تبلورت على مستوى مجلس الأمن. وانطلاقاً من ذلك، ينبغي أن نواصل معاً، كلُّ من موقعه، مساعينا من أجل إقناع ما تبقى من الدول والأحزاب التي ما زالت تتأثر بخطابٍ ماضويٍّ مبنيٍّ على سردياتٍ مغلوطة.

لذلك، نتطلعُ صادقين إلى أن يكون هذا الوضعُ الجديد والسياسي الإيجابي مدخلاً للحسم، من خلال تحمُّلِ الأمم المتحدة مسؤوليتها في التمييز القطعي بين ما يُجسِّدُه المغرب، من حيث مشروعية وعدالة قضيته، ومن حيث كونهُ بلداً موثقاً وذا مصداقية وعنصر سلام وازدهار واستقرار للمنطقة.... وما بين الوهمِ والسرابِ والاضطراب.

طبعاً، وفي هذا المنحى، نعلمُ أن المساعي الحالية على صعيد الأمم المتحدة تجري والأنظارُ مُتَّجِهَةٌ نحو مبادرة الحُكم الذاتي في كَنَفِ السيادة المغربية، كإطارٍ ووحيدٍ للحل. لذلك من الطبيعي أن تكون هناك انتظاراتٌ بخصوص تدقيق وتفصيل المقترح المغربي في شتَّى أبعاده ومجالاته، وهو الأمر الذي نَسْتَحْسِنُ تعامل بلادنا معه بِتَفَهُمٍ وانفتاحٍ وإيجابيةٍ وتريُّثٍ وذكاء.

إذن، في هذا السياق، أعتقدُ أنَّ من واجب القوى السياسية والبرلمانية والحقوقية والأكاديمية والقانونية وغيرها... أن تُسهِمَ، كلُّ من زاوية نظرها، في تطوير مقاربتنا الوطنية الجماعية، حول الموضوع، وحول ضرورة تعميق مسلسل اللامركزية واللامركزية في أفق بلورة نظام الحُكم الذاتي.

في هذا الإطار، أُخبركم أنّ حزبَ التقدم والاشتراكية قد بادَرَ مؤخراً إلى تشكيل فريق عمل، للاشتغال على هذه الأبعاد المتعلقة بالموضوع. وسمحوا لي بالأدخُل منذ الآن في تفاصيل هذا الاشتغال الذي بقدرما يتطلّب العمق في التناول الموضوعاتي، بقدرما يستلزم الترتُّب في الإعلان السابق لأوانه عن أيّ خلاصات.

أشكر المجموعة الموضوعاتية على هذه المبادرة القيمة.

شكراً لكم.